Afro-Asian Journal of Scientific Research (AAJSR)
المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي
E-ISSN: 2959-6505
Volume 4, Issue 1, 2026
Page No: 317-333
Website: https://aajsr.com/index.php/aajsr/index
SJIFactor 2024: 5.028 ISI 2025: 0.915 معامل التأثير العربي (AIF) 2025: 0.76

The Impact of Insurance Benefits on Companies' Financial Statements on the Decision to Adopt These Statements For Tax Assessment Purposes : A Field Study on the Tax Authority in Benghazi City

Khalid Ali Ahmed Almugassabi*
Department of accounting, faculty of economics and political science, Benghazi university, Libya

أثر إيجابيات التأمين على القوائم المالية للشركات على قرار اعتماد هذه القوائم لأغراض الربط الضريبي: دراسة ميدانية على مصلحة الضرائب بمدينة بنغازي

خالد علي أحمد المقصبي*
قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بنغازي، ليبيا

*Corresponding author: Khalidali@uob.edu.ly

Received: December 30, 2025 | Accepted: February 05, 2026 | Published: February 12, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:
The aim of this study is to investigate whether the personnel of companies department in taxation bureau perceive the positivity's of financial statements insurance mechanism, and whether those positivity's affect the acceptance decision of the financial statements for tax assessment. To achieve the objective of the study, a questionnaire was developed and distributed to the whole population as a principal means to collect data required for analysis process. In addition to, descriptive statistics tools were applied. the findings of the study indicated that the personnel of companies' department of taxation bureau perceive the positivity's of the financial statement's insurance, also the findings revealed that those positivity's could affect the acceptance decision of the financial statements for tax assessment. finally, the study suggested some recommendations in this regard.

Keywords: Insurance benefits, Financial statements, Libyan companies, Tax assessment, Taxation Bureau.

الملخص:
تبحث هذه الدراسة في مدى إدراك موظفي قسم الشركات بمصلحة الضرائب بمدينة بنغازي لإيجابيات آلية التأمين على القوائم المالية للشركات، كذلك تهدف إلى التعرف على أثر هذه الإيجابيات على قرار قبول هذه القوائم المؤمنة لأغراض الربط الضريبي. لتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استمارة استبانة واستخدامها كوسيلة أساسية لجمع البيانات ذات العلاقة والمطلوبة وتحليلها إحصائياً. تم توزيع الاستبانة على مجتمع الدراسة بالكامل وعددهم (37) موظفاً استلم منها عدد (34) استمارة صالحة للتحليل. تم استخدام الإحصاء الوصفي في تحليل البيانات، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن موظفي قسم الشركات بمصلحة ضرائب بنغازي يدركون فوائد وايجابيات آلية التأمين على القوائم المالية للشركات، أيضاً توصلت الدراسة إلى أن هذه الإيجابيات يمكن أن تؤثر في قرار اعتماد أو قبول هذه القوائم لأغراض الربط الضريبي. كما اقترحت الدراسة بعض التوصيات في هذا الخصوص.

الكلمات المفتاحية: إيجابيات التأمين، القوائم المالية، الشركات الليبية، الربط الضريبي، مصلحة الضرائب.

المقدمة:

تعتبر التقارير التي تصدرها المنشآت الاقتصادية ذات أهمية للعديد من الأطراف ذات العلاقة أو المصلحة بهذه المنشآت، حيث تشتمل على العديد من البيانات والمعلومات الهامة التي تستخدم في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة من قبل هذه الأطراف، الأمر الذي يتطلب أن تكون هذه البيانات والمعلومات سليمة ودقيقة ويمكن الاعتماد عليها، ومن هنا تنبع أهمية المراجعة الخارجية من خلال التحقق من سلامة وصحة هذه التقارير المالية وإضفاء المصداقية عليها (زعطوط، 2019، ض4: أبوجبل، 2020، ص3: نعمة ومحمد ، 2021، ص62: أحمد وجميل، 2024 ، ص11: جاسم والتميمي، 2023، ص181) . لكي تحقق عملية المراجعة أهدافها ينبغي أن يكون المراجع الخارجي مستقلاً عن إدارة المنشأة وبعيداً عن تأثيرها، حتى يتمكن من تنفيذ عملية المراجعة على أكمل وجه وتحقيق أهدافها، إذ تعتبر الاستقلالية حجر الأساس لمهنة المراجعة الخارجية ومنبع الثقة فيها (أميرهم، 2021، ص17: إبراهيم ويعقوب، 2020، ص386: الركابي والججاوي، 2023: الطيب ومحمد، 2019: , Elewa and El-Hadad , 2019 , p2 ; Azar and Vahdati , 2022 , p29)، ولأهمية الاستقلالية فقد أشارت إليها معايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها التي أوصى بها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين، حيث أشار المعيار الثاني من المعايير العامة إلى أنه " يجب على المراجع أن يكون مستقلاً في شخصيته وتفكيره في كل ما يتعلق بإجراءات عملية المراجعة " (اشتيوي، 2023، ص60) . وتعزيزاً لاستقلالية المراجع الخارجي في المقام الأول برزت فكرة تأمين القوائم المالية، حيث يكون المراجع تابعاً لطرف ثالث وهي شركة التأمين عند قيامه بعملية المراجعة وليس لإدارة المنشأة تحت المراجعة، هذا بالإضافة إلى أن عملية التأمين على القوائم المالية للمنشأة لها مزايا عديدة سوف يتم الإشارة اليها لاحقاً.

مشكلة الدراسة:

حدثت سلسلة من الانهيارات للعديد من كبرى الشركات في العديد من دول العالم في العقود القريبة الماضية، والتي منها شركة (World Com) للاتصالات عام (2001) وشركة (Enron) للطاقة عام (2002) الأمريكيتين، وقد تم عزو انهيار تلك الشركات سواء في الولايات المتحدة أو غيرها من الدول الأخرى إلى عدة أسباب منها ضعف الحوكمة (عبدالله وخلف، 2021، ص2: الجعفري وجيجان، 2021، ص262: حسن ومهدي، 2021، ص43: khiari , 2019 , p67)، نقص الإفصاح والشفافية (الججاوي والمعموري، 2020، ص63: الجعفري وجيجان، 2021، ص262: حسن ومهدي، 2021، ص43)، ضعف استقلالية المراجع الخارجي (قادر وجاسم، 2022، ص286: إبراهيم ويعقوب، 2020، ص381-382)، وغيرها من الأسباب الأخرى. وقد ترتب عن ذلك إلحاق أضرار جسيمة لحملة الأسهم وأصحاب المصالح (طاهر وحسين، 2021، ص23: الجبوري وآخرون، 2018، ص535: Azar and Vahdati (p27 , 2010 , p29 Oglu , 2022 ,، زعزعة الثقة في الأسواق المالية (شعيب، 2023، ص20: الجبوري وآخرون، 2018، ص535: Olfa , 2019 , p35)، كذلك زعزعة الثقة في مهنة المراجعة الخارجية ومصداقية التقارير المالية للشركات (شعيب، 2023، ص20: نعمة وعباس، 2024، ص480: زبين وحسون، 2022، ص962: عيطة، 2022، ص437: الشراوي، 2022، ص49: حماد، 2022، ص209) . وكنتيجة لهذه الإخفاقات فقد حفز ذلك حكومات الدول والمنظمات الدولية والمهنية إلى الاهتمام والتركيز على مفهوم حوكمة الشركات والعمل على تحسينها وتعزيزها (هادي، 2022، ص245: الججاوي والمعموري، 2020، ص63: طاهر وحسين، 2021، ص :23 Mohamed and Elewa , 2016 , p28)، فعلى سبيل المثال أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية قانون (Sarbanes – Oxley) عام (2002) الذي كان يهدف إلى استرجاع الثقة في المراجع الخارجي وتعزيز استقلاليته كذلك استرجاع الثقة في الأسواق المالية والتقارير المالية للشركات، بالإضافة إلى تحسين الحوكمة وحماية المستثمرين (Uyar et al , 2017 , p10: Mohamed and Elewa , 2016 , p28 : Lin and Chien , 2016 p231: Bouaine and Hrichi , 2019 , p52)، أيضاً أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) معاييراً للحوكمة عام 1999 وتم تعديلها عام 2004 (طاهر وحسين، 2021، ص , 25: Alhumoudi , 2016 p102)، كما تم إصدار قانون حوكمة الشركات في الصين عام 2002 عن طريق لجنة تنظيم الاستثمارات الصينية (CSRC) (Fei , 2016 , p158) . وفي هذا السياق أيضاً اهتم بموضوع الحوكمة والمراجعة الخارجية العديد من الباحثين والمنظمات الأكاديمية، حيث قام Ronen عام (2002) وهو أستاذ بجامعة نيويورك الأمريكية بعرض فكرة التأمين على القوائم المالية للشركات، حيث يكون المراجع الخارجي تابعاً لطرف ثالث وهي شركة التأمين التي تبرم عقد المراجعة معه وتحدد أتعابه، الأمر الذي يعزز استقلالية المراجع الخارجي بدلاً من تبعيته لإدارة الشركة تحت المراجعة (العميل) التي قد تؤثر على عملية المراجعة، وبالتالي تكون استقلالية المراجع موضع شك (رشيد، 2018، ص161: الحيالي ورشيد، 2024، ص382). وفي البيئة الليبية تقوم الشركات بمختلف أنشطتها بتقديم تقاريرها المالية إلى مصلحة الضرائب متضمنة تقرير المراجع الخارجي عن القوائم المالية، وذلك لغرض ربط ضريبة الدخل، إلا أن مصلحة الضرائب لا تعتد بتقارير العديد من الشركات بالرغم من اعتمادها من قبل المراجع الخارجي، وتقوم بعملية التقدير الجزافي عند تحديد ضريبة الدخل الواجب دفعها من قبل الشركة [1]، وقد يرجع ذلك إلى تدني جودة التقارير المالية لتلك الشركات أو شكوك مصلحة الضرائب في استقلالية المراجع الخارجي. ولما كانت فكرة التأمين على القوائم المالية تهدف إلى تعزيز استقلالية المراجع والقضاء على تعارض المصالح بين المراجع الخارجي وإدارة الشركة تحت المراجعة (العميل)، ونظراً لقلة البحوث في هذا الخصوص حسب علم الباحث، فقد برزت التساؤلات التالية:

1. ما مدى إدراك موظفي مصلحة الضرائب لإيجابيات التأمين على القوائم المالية للشركات؟
2. ما مدى تأثير إيجابيات التأمين على القوائم المالية للشركات على قرار قبول هذه القوائم لأغراض الربط الضريبي؟

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في النقاط التالية:

1. تنشأ أهمية الدراسة من خلال الإيجابيات التي تتميز بها عملية التأمين على القوائم المالية، والتي غلى رأسها تعزيز استقلالية المراجع الخارجي.
2. تعتبر الدراسة دعوة لشركات التأمين لعمل ما يلزم وإدخال نشاط التأمين على القوائم المالية ضمن خدماتها.
3. تعتبر الدراسة دعوة للشركات الليبية للاستفادة من إيجابيات التأمين على القوائم المالية.
4. المساهمة في إثراء الأدب المحاسبي والمكتبات الليبية.
5. قد تكون هذه الدراسة سبباً في تحسين ثقة مصلحة الضرائب بالتقارير المالية وتقرير المراجع الخارجي، ومن ثم اعتمادها لأغراض ربط ضريبة الدخل السنوية.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في النقاط التالية:

1. التعرف على مفهوم التأمين على القوائم المالية وفوائده ومتطلباته.
2. التعرف على مدى إدراك موظفي مصلحة الضرائب لإيجابيات التأمين على القوائم المالية للشركات.
3. التعرف على مدى تأثير إيجابيات التأمين على القوائم المالية على قرار قبول هذه القوائم لأغراض الربط الضريبي من وجهة نظر مصلحة الضرائب.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهدافها والإجابة عن التساؤلات المطروحة، إذ يعتبر هذا المنهج الأكثر استخداماً في البحوث والدراسات الاجتماعية والإنسانية، حيث تم تجميع البيانات الثانوية وتغطية الجانب النظري للدراسة من خلال الاطلاع على الكتب وما نشر من مقالات في المجلات العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، أما في الجانب العملي فقد تم الاعتماد على استمارة الاستبانة المصممة وفقاً لمقياس ليكرث الخماسي لتجميع البيانات الأولية اللازمة من مجتمع الدراسة للإجابة على التساؤلات المطروحة ، ومن ثم تحليلها باستخدام الإحصاء الوصفي.

حدود ونطاق الدراسة:

تتناول هذه الدراسة أثر إيجابيات التأمين على القوائم المالية للشركات على قرار قبول هذه القوائم لأغراض الربط الضريبي، وذلك من خلال استطلاع آراء الموظفين العاملين بقسم الشركات في مصلحة الضرائب بمدينة بنغازي.

تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى أربعة أجزاء، حيث تناول الجزء الأول مقدمة الدراسة، والجزء الثاني تناول الإطار النظري للدراسة، في حين اهتم الجزء الثالث بمنهجية الدراسة العملية، أما الجزء الرابع والأخير فقد تناول نتائج وتوصيات الدراسة.

الدراسات السابقة:

1. **دراسة رشيد (2018):** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى مفهوم التأمين على القوائم المالية وأهمية استخدامه والمزايا المترتبة عن هذا الاستخدام، وكيفية معالجة حالة التعارض في المصالح التي تنشأ في علاقات المراجع وزبائنه، وبيان دور التأمين على القوائم المالية في تحقيق جودة المراجعة وتقديم تقارير مالية أكثر اعتمادية وشفافية. وقد تم إجراء هذه الدراسة على عينة من مراجعي ديوان الرقابة المالية والمراجعين الخارجيين في المكاتب الخاصة بدولة العراق، حيث تم توزيع عدد (47) استبانة على عينة الدراسة لجمع البيانات الخاصة باختبار فرضيات الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن عملية التأمين على القوائم المالية تحل مشكلة تعارض المصالح التي تنشأ بين المراجع وزبائنه، تحسين جودة المراجعة، إصلاح حوكمة الشركات، وتوفير تقارير مالية أكثر مصداقية وشفافية، بالإضافة إلى حماية المستثمرين من مخاطر التضليل في التقارير المالية.
2. **دراسة Azar And Vahdati (2022):** تقوم هذه الدراسة على مراجعة الأدب السابق لمعرفة فيما إذا عملية تأمين القوائم المالية يمكن أن تكون بديلاً لنظام المراجعة الخارجية الحالية، والتعرف عما إذا عملية تأمين القوائم المالية تعزز استقلالية المراجع الخارجي، تخفض فشل المراجعة، تدعم جودة المراجعة، وتزيد الاعتمادية على القوائم المالية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن آلية التأمين على القوائم المالية تقلل العلاقة المالية بين المراجع والشركة (عميل المراجعة)، وتلغي عملية تضارب المصالح بين المراجعين وإدارات الشركات، ويعزز استقلالية المراجعين وجودة المراجعة، الأمر الذي ينعكس على جودة التقارير المالية للشركات. كما بينت نتائج الدراسة أن نظام التأمين على القوائم المالية يحمي المستثمرين من الخسائر الناجمة عن سوء التمثيل أو الحذف في القوائم المالية.
3. **دراسة Faboyede And Mukoro (2012):** هدفت هذه الدراسة إلى تحديد آلية يمكن عن طريقها ترجيع ثقة المستثمرين في المصارف النيجيرية بعد أن تزعزعت هذه الثقة نتيجة لانهيار عدد من المصارف منذ عقدين ماضيين. وتعتقد هذه الدراسة أنه لإعطاء صورة واضحة وعادلة عن شئون المصارف، فإنه يتوجب إلغاء عملية تعيين المراجع الخارجي عن طريق إدارة المصرف، وبحثت هذه الدراسة في فاعلية مفهوم تأمين القوائم المالية في إزالة مشكلة استقلالية المراجع وتعارض المصالح المتلازمة بين الإدارة والمراجع. وتعتمد فكرة هذه الدراسة على أن مراجعة

القوائم المالية للشركة يجب أن تنجز ويدفع أتعابها عن طريق طرف ثالث، والتي يمكن أن يكون شركة تأمين تقوم بإدارة ومراقبة كامل عملية المراجعة وتحمي حملة الأسهم (الملاك)، الزبائن، والمستثمرين في حالة خسارتهم نتيجة لسوء عرض القوائم المالية. وقد وجدت هذه الدراسة أن منافع التأمين على القوائم المالية تفوق قيودها المصاحبة، وأن تبني هذه الآلية سوف يزيل مشكلة نقص الثقة في المراجعين واعطاء تأكيد معقول بأن القوائم المالية قد أعدت بعدالة، وبالتالي استرجاع ثقة المستثمر في المصارف النيجيرية. وهكذا تستنتج هذه الدراسة أن هناك حاجة لتقديم خطة مصممة بخصوص تأمين القوائم المالية لإزالة تعارض المصالح الملازمة للعلاقة بين المراجع والعميل (إدارة الشركة)، وفي نفس الوقت تعطي إشارة صادقة عن جودة القوائم المالية.

4. **دراسة الحيالي ورشيد (2024):** سلطت هذه الدراسة الضوء على دور التأمين على القوائم المالية في تحسين جودة المراجعة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم توزيع عدد (154) استمارة استبانة على مكاتب المراجعة الخاصة ومراجعي ديوان المحاسبة (عينة الدراسة) في البيئة العراقية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير لمتغير التأمين على القوائم المالية على متغير جودة المراجعة.
5. **دراسة فيصل (2016):** الغرض من هذه الدراسة هو التعرف على دور جودة المراجعة الخارجية في زيادة فاعلية عملية الفحص الضريبي، حيث أجريت على عينة حجمها (30) من فاحصي الضرائب ومسئولي الوحدات والشعب بالإدارة الضريبية والمراجعين الخارجيين في البيئة العراقية. وتوصلت الدراسة إلى نتائج مفادها أن جودة عملية المراجعة تساهم في اسناد الإدارة الضريبية من خلال الأثر الإيجابي على صدق وعدالة القوائم المالية للمكلفين، وأن قناعة فاحصي الضرائب بمبلغ الربح المحاسبي تتأثر بمستوى جودة المراجع الخارجي.
6. **دراسة حسين ويعقوب (2013):** تناولت هذه الدراسة مدى إيفاء الشركات في البيئة العراقية بمتطلبات إدارة الضرائب لاعتماد القوائم المالية في تحديد الوعاء الضريبي. بعد تحليل المحتوى للقوائم المالية لعينة من الشركات توصلت الدراسة إلى نتيجة وهي عدم استيفاء القوائم المالية للشركات العراقية لمتطلبات الإدارة الضريبية، وبالتالي عدم اعتمادها من قبل الإدارة في تحديد الوعاء الضريبي بالرغم من مصادقة المراجع الخارجي عليها. من العرض السابق للدراسات السابقة يمكن أن نلاحظ أن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو أنها تختلف عن الدراسات السابقة من حيث الهدف والمنهجية، وحسب علم الباحث فإنها تعتبر الدراسة الأولى التي ربطت فوائد أو ايجابيات عملية التأمين على القوائم المالية بقرارات قبول القوائم المالية للشركات لأغراض الربط الضريبي من قبل الأطراف المختصة بمصلحة الضرائب.

الإطار النظري للدراسة:

مفهوم التأمين على القوائم المالية:

بعد فشل وانهيار كبرى الشركات في العديد من بلدان العالم خلال العقود القريبة الماضية، والتي كان من أسبابها الرئيسية ضعف الحوكمة (عبدالله وخلف، 2021، ص2)، وضعف استقلالية المراجع الخارجي (قادر وجاسم، 2022، ص286)، تزعزعت الثقة في مهنة المراجعة واتَّهم المراجعين بالتقصير في أداء مهامهم حيث لم يشيروا في تقاريرهم إلى الوضع المالي الحقيقي لتلك الشركات ولم يعطوا أية إشارات تحذيرية مبكرة عن الحالة المالية لهذه الشركات (شعيب، 2023، ص20: رشيد، 2018، ص155: البخاتي والصفار، 2023، ص230)، وأصبح مفهوم الاستقلالية التي تقوم عليه مهنة المراجعة الخارجية موضع شك وتساؤل من قبل مستخدمي التقارير المالية (إبراهيم ويعقوب، 2020، ص381: El Assy , 2015, p195: Almomani , 2015 , p256: Hegazy and Ebrahim , 2022 , p204: Albaqali and Kukreja , 2017 , p369). وبالتالي تدخلت الحكومات والمنظمات المهنية في محاولة منها لعلاج المشاكل أو الدوافع التي تسببت في فشل هذه الشركات، وذلك من خلال تحسين الحوكمة وتعزيز استقلالية المراجع الخارجي لاسترجاع الثقة في مهنة المراجعة وحماية المستثمرين (هادي، 2022، ص245: أحمد، 2011، ص44: السيد، 2017، ص217: أحمد وعبدالحليم، 2018، ص3). ففي الولايات المتحدة الأمريكية (USA) على سبيل المثال تم إصدار قانون (Sarbanes-Oxley) عام (2002) الذي بموجبه تم إنتهاء مرحلة التنظيم الذاتي لمهنة المراجعة الخارجية، حيث تم انشاء هيئة عامة وهي مجلس المراقبة على محاسبة الشركات العامة (PCAOB) الذي يقوم بتنظيم مهنة المراجعة والرقابة على شركات المراجعة التي تقوم بمراجعة حسابات الشركات العامة، بالإضافة إلى إصدار معايير المراجعة (عيطة، 2022، ص437: Reiter and Willims , 2013 , p8). وقد نص هذا القانون ضمن مواده على بعض الإجراءات التي من شأنها تعزز استقلالية المراجع مثل حضر أو منع عدد من الخدمات الأخرى بخلاف المراجعة وتحديد مدة تعاقد أو بقاء المراجع مع العميل، كما أهتم بتعزيز دور لجان المراجعة والمراجعة الداخلية وتحديد مسئولية إدارة الشركة عن تقاريرها المالية ونظام الرقابة الداخلية المطبق، بالإضافة إلى وضع عقوبات بالسجن وغرامات مالية عالية لمخالفي القانون (Faboyede and Mukoro , 2012 , p141). وبالرغم من الخطوات الإيجابية التي قامت بها العديد من الدول لتحسين حوكمة الشركات وتعزيز استقلالية المراجع الخارجي إلا أنها غير مثالية، فعلاقة الوكالة بين إدارة الشركة (Principal) والمراجع (Agent) بقيت على حالها كما هي أي مستمرة (Faboyede and Mukoro , 2012 , p141)، و هذه العلاقة (الوكالة) يترتب عنها وجود تعارضاً في المصالح بين المراجع وإدارة الشركة (الحيالي ورشيد، 2024، ص382)، فالمراجع قد يجد نفسه بين أمرين فإما أن يقوم بمهامه الأساسية الموكلة إليه ويقوم بالعمل على حماية ثروة المساهمين (الملاك) وتحقيق مصالحهم، ويكون وفياً لمهنته فيحافظ على استقلاليته امتثالاً لمعايير مهنته، أو يميل نحو

ضغوط الإدارة وإغراءاتها فيستجيب لمطالبها ويقوم بتحقيق مصالحها وعمل ما تمليه عليه، وهذا ما تبين من خلال انهيار الشركات الكبرى مثل (Enron , Parmalat , Quest , Global Crossing , and WorldCom) (Grove and Basilico , 2011 , p203: Faboyede and Mukoro , 2012 , p141). وحسب مبادئ الحوكمة السليمة، فإن المراجع يفترض أن يكون وصياً على ثروة المساهمين (الملاك)، حيث ينظر إلي المراجعين بأنهم خط الدفاع الأمامي عن أملاك المساهمين ونزاهة التقارير المالية من سوء تصرفات إدارة الشركة (Pietra et al , 2014 , p39: رشيد، 2018، ص156)، أما معايير المراجعة فتلزم المراجعين بالمحافظة على استقلاليتهم في جميع مراحل عملية المراجعة (اشتيوي، 2023، ص60)، كما أشارت نظرية الوكالة لـ (Jensen & Meckling , 1976) إلى أن الإدارة (الوكيل) قد لا تعمل دائماً في صالح الملاك (الموكل)، وتقوم بأنشطة أو تتخذ بعض القرارات بهدف تحقيق مصالحها الذاتية وليس لتعظيم ثروة الملاك أو تحقيق مصالحهم (John and Adedayo , 2015 , p175: Chen et al , 2014 , p144: Issarawornrawanich , 2012 , p1312: Gulzar and Wang , 2011 , p134: بطاينة وآخرون، 2019، ص98). يرى (Ronen) أن النظام الحالي أو الآلية الحالية، أي استمرار التعاقد وتعيين المراجع الخارجي من قبل إدارة الشركة ومن ثم دفع أتعابه هي أساس المشكلة، وهي التي تخلق التعارض في المصالح بين المراجع وإدارة الشركة (Ronen , 2002 , p281 ; Ronen , 2006 , p130 ; الحيالي ورشيد، 2024، ص382)، فنظرياً أو من الناحية الشكلية يصوت المساهمين في الجمعية العمومية على مقترح الإدارة بخصوص تعيين مراجع خارجي لمراجعة التقارير المالية للشركة، ولكن من الناحية العملية يفوض المساهمين الإدارة بالتعاقد أو تعيين مراجع خارجي وتحديد خدماته سواء خدمات المراجعة أو الخدمات الأخرى، بالإضافة إلى تحديد أتعابه والدفع له نظير هذه الخدمات (Pietra et al , 2014 , p39: Ronen , 2006 , p134: Faboyede and Mukoro , 2012 , p140: Dontoh et al , 2004 , p3). إن ضمان استمرار تدفق ايرادات أتعاب خدمات المراجعة المستقبلية حتى بدون الإيرادات الناتجة من الخدمات الأخرى بخلاف المراجعة تعتبر حافزاً قوياً وفعالاً يجعل المراجعين يستجيبون لرغبات العميل (إدارة الشركة)، كما أن اللجوء إلى المقاضاة والعقاب قد لا يردع بشكل كاف السلوكيات الخاطئة سواء من الإدارة أو المراجعين، بالإضافة إلى أن التضليل المتعمد في التقارير المالية قد يصعب اكتشافه أو إثباته في بعض الأحيان (Pietra et al , 2014 , p33: Ronen , 2006 , p134: Dontoh et al , 2004 , p1: Ronen , 2002 , p281). يعتقد (Ronen) أن الحل لمشكلة علاقة الوكالة بين الإدارة (Principal) والمراجع (Agent) يكمن في وجود آلية مؤسسية تحل محل إدارة الشركة كموكل (Principal)، حيث تكون أهداف هذا الموكل الجديد هي تحقيق مصالح المساهمين أو الملاك وتعظيم ثروتهم، كما يرى أن شركة التأمين (Insurer) يمكن أن تكون المرشح المناسب للقيام بهذه الوظيفة أو تولي هذا المكان، أي تصبح علاقة الوكالة الجديدة قائمة بين شركة التأمين (Principal) والمراجع (Agent) بدلاً من العلاقة القديمة القائمة بين الإدارة والمراجع، حيث تقوم شركة التأمين بالتعاقد مع المراجع الخارجي لمراجعة القوائم المالية للشركات الراغبة في التأمين على قوائمها المالية ودفع أتعابه نظير خدمات المراجعة، بعد أن كان المراجع يعين وتدفع أتعابه من قبل إدارة الشركة، وتسمى هذه الآلية الجديدة بآلية التأمين على القوائم المالية (Ronen , 2002 , p281: Dontoh et al , 2004 , p2: Pietra et al , 2014 ,p31: Ronen , 2006 , p130: Cherny and Ronen , 2004 , p226).

مما سبق ذكره يرى الباحث أن علاقة الوكالة الحالية بين المراجع وإدارة الشركة قد يترتب عنها تعارضاً في المصالح ومن ثم التأثير على استقلالية المراجع الخارجي، وقد تكون سبباً رئيسياً في فشل وانهيار العديد من الشركات، ولحل هذه المشكلة يجب إلغاء الآلية القديمة واعتماد آلية جديدة أي تغيير الموكل القديم (الإدارة) الذي قد تتعارض أهدافه ومصالحه الذاتية مع مصالح الملاك بموكل آخر جديد تتفق أهدافه ومصالحه مع أهداف ومصالح الملاك، وبالتالي نتفق مع ما اقترحه البروفسور (Ronen).

يعرَّف التأمين على القوائم المالية بأنه " عملية تغيير هام لعلاقة الوكالة، حيث تقوم الشركات بشراء خدمات التأمين على القوائم المالية التي توفر تغطية تأمينية للمستثمرين ضد الخسائر المتوقع تكبدها نتيجةً للتضليل في التقارير المالية، ويتم الإعلان عن التغطية التأمينية والأقساط المدفوعة مقابل هذه التغطية، وتقوم شركة التأمين بتعيين المراجعين الخارجيين ودفع أتعابهم نظير مصادقتهم على دقة القوائم المالية لعملاء شركة التأمين المحتملين " (Ronen , 2002 , p282).

وعرف Faboyede و Mukoro (2012 , p140) التأمين على القوائم المالية بأنه " عملية بموجبها تقوم الشركة بشراء خدمة التأمين على القوائم المالية التي تعطي تغطية للمستثمرين ضد الخسائر المحتملة نتيجة التحريف في التقارير المالية، وذلك بدلاً من تعيين المراجعين والدفع مقابل خدماتهم المتعلقة بمراجعة التقارير المالية ". أما الحيالي ورشيد (2024، ص384) فقد عرفا التأمين على القوائم المالية بأنه " آلية تقوم على إعادة هيكلة سوق عمل المراجع الخارجي بهدف منع تعارض المصالح فيه وتعزيز استقلالية المراجع الخارجي وحماية المساهمين من الخسائر الناجمة عن التضليل في القوائم المالية، وذلك عن طريق قيام الشركات بطلب خدمة التأمين على قوائمها المالية، لتقوم شركة التأمين المعنية بالاستعانة بالمراجعين الخارجيين لإجراء تقييم شامل للمخاطر والتحقق من دقة القوائم المالية للشركات، وبناءً على ذلك يتم تحديد التغطية التأمينية وقسط التأمين مع الإفصاح عنهما من قبل الشركات لتكون مؤشراً على جودة وموثوقية قوائمها المالية ".

ويعرف الباحث التأمين على القوائم المالية بأنه نشاط تأميني تتحصل بموجبه الشركات طالبة التأمين على تغطية تأمينية لمساهميها ضد خسائر محتملة مقابل قسط مدفوع لشركة التأمين التي تقوم بالتأمين على القوائم المالية للعميل استناداً على تقرير المراجع الخارجي الذي يقيم مخاطر العميل وسلامة القوائم المالية.

فوائد وإيجابيات التأمين على القوائم المالية:

هناك فوائد عديدة تترتب عن تطبيق هذا النظام، ففي ظل نظام أو آلية التأمين على القوائم المالية يتم استئصال مشكلة التعارض في المصالح الناجمة عن علاقة الوكالة بين المراجع الخارجي (الوكيل) وإدارة الشركة (الموكل)، حيث يصبح الموكل الجديد للمراجع الخارجي هو شركة التأمين التي تقوم بتعيين المراجع لغرض مراجعة وتقييم مخاطر التقارير المالية للشركات الراغبة في تأمين قوائمها المالية ، وتوفر هذه الآلية التعويضات اللازمة لحملة الأسهم أو المستثمرين نتيجة الخسائر الناجمة عن التضليل وسوء العرض في القوائم المالية عند حدوثها حسب مقدار التغطية الممنوحة من شركة التأمين (Dontoh et al , 2004 , p2: Ronen , 2002 , p282). وتعتبر آلية التأمين عن القوائم المالية مؤشراً موثوقاً عن جودة القوائم المالية، حيث أن الشركات المؤمنة على قوائمها المالية سوف تقوم بالإعلان عن مقدار التغطية التأمينية الممنوحة لها والقسط المدفوع مقابل هذه التغطية في تقاريرها المالية، فالشركات التي تفصح عن مقدار تغطية تأمينية كبيرة وقسط تأميني صغير تعتبر في عيون المستثمرين أو مستخدمي التقارير المالية ذات قوائم مالية عالية الجودة، أي تم تقييمها من قبل شركة التأمين بأنها ذات مخاطر تضليل منخفضة، وفي المقابل، ترى الشركات التي تحظى بتغطية تأمينية صغيرة وقسط تأميني كبير في عيون المستثمرين ومستخدمي التقارير المالية بأنها ذات قوائم مالية منخفضة الجودة، أي تم تقييمها من طرف شركة التأمين بأنها عالية المخاطر (Ronen , 2002 , p282 ; Pietra et al , 2014 , p40: Ronen , 2006 , p130). إن الشركات سوف تتخوف من تصنيفها من طرف شركة التأمين بأنها ذات قوائم مالية منخفضة الجودة ومنحها تغطية صغيرة وقسط كبير، لذلك سوف تتنافس فيما بينها وتعمل قصارى جهدها لتخفيض مخاطر التضليل في قوائمها المالية والحصول على تغطية كبيرة وقسط صغير، مما ينعكس على جودة القوائم المالية للشركات، وبالتالي ألية التأمين على القوائم المالية ستوفر لمستخدمي التقارير المالية معلومات عالية الجودة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة (Ronen , 2002 , p282: Dontoh et al , 2004 , p2). كذلك الشركات المؤمنة على قوائمها المالية (Insured Companies) سوف تستفيد من عملية التأمين من خلال انخفاض تكلفة رأسمالها، وذلك عن طريق تخفيض سعر الفائدة على الديون المقترضة أو من خلال ارتفاع أسعار الأسهم التي تصدرها هذه الشركات، بالإضافة إلى الرسالة الإيجابية التي ترسلها شركة التأمين إلى أصحاب المصالح (Stakeholders) (Cherny and Ronen , 2004 , p233: Pietra et al , 2014 , p49). أيضاً آلية التأمين سوف تؤثر على أسعار الأسهم في السوق المالي، فالمستثمرين سيكونون على علم بمدى جودة القوائم المالية ومقدار التعويضات التي سيتحصلون عليها نتيجة الخسائر الناجمة عن التضليل وسوء العرض في القوائم المالية إن حدثت، وبالتالي سيكون المستثمرين على استعداد لدفع مبالغ أعلى مقابل أسهم الشركات التي تحظى بتغطية عالية وقسط صغير (جودة عالية للتقارير المالية)، وفي المقابل، سوف يكون المستثمرين غير مستعدين للاستثمار في أسهم الشركات ذات التغطية المنخفضة والقسط المرتفع (جودة منخفضة للتقارير المالية) إلا إذا دفعوا مبالغ أقل نظير هذه الأسهم، وهكذا سوف يحمون أنفسهم مسبقاً من خسائر التضليل في القوائم المالية إن حدثت، كما سيترتب عن ذلك تسعير أكثر دقة للأوراق المالية للشركات من قبل المستثمرين، والذين سيوجهون أموالهم ومدخراتهم نحو الشركات ذات الجدارة والكفاءة، وبمعنى آخر سيكون هناك تخصيص أفضل للموارد (Ronen , 2002 , p282: Pietra et al , 2014 , p48: Ronen , 2006 , p131). وفي ظل آلية التأمين على القوائم المالية سوف تتعزز استقلالية المراجع الخارجي (Agent) الذي تبعيته وولائه ستكون لشركة التأمين (Principal) التي تقوم بتعيينه أو استخدامه لتقييم القوائم المالية للشركات المؤمنة (Insured Companies) ومن ثم الدفع له مقابل أتعاب خدماته، وبالتالي سيكون المراجع في موقف أقوى أمام إدارة الشركة (Insured) وسيقوم بتنفيذ مهام عملية المراجعة بحرية واستقلالية أكبر بعيداً عن تأثير الإدارة وإملاءاتها، مما ينعكس على جودة المراجعة (Ronen , 2006 , p138: Cherny and Ronen , 2004 , p231: Ronen , 2002 , p281). فيما يتعلق بشركة التأمين (Insurer Company) فإنه يتركز اهتمامها على تخفيض خسائر المطالبات أو التعويضات التي ستدفعها نظير التغطية الممنوحة للشركات إلى أقل حد ممكن، وهذا سيدفعها إلى اختيار المراجعين الذين يتميزون بالكفاءة والجدارة، بالإضافة إلى أن إخفاق المراجع أو فشله في عملية مراجعة ما سيدفع شركة التأمين إلى التخلي عنه والبحث عن مراجع آخر أكثر كفاءة، وبالتالي سوف يخسر المراجع استمرار تعاقده مع شركة التأمين بالإضافة إلى خسارة العديد من عقود المراجعات الأخرى، وهذا يجعل المراجعين يتنافسون فيما بينهم ويتجهون نحو تدريب وتطوير أنفسهم من أجل تحسين جودة خدماتهم واختيارهم أو قبولهم من قبل شركات التأمين، مما ينعكس على جودة المراجعة والمهنة ككل (Ronen , 2006 , p138). كذلك في ظل نظام التأمين على القوائم المالية سيكون هناك توافق في المصالح بين الأطراف ذات العلاقة، أي مصالح شركة التأمين، المراجع الخارجي، الملاك أو المساهمين، وأصحاب المصلحة في الشركة (Stakeholders) الذين يرغبون في الحصول على معلومات عالية الجودة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة (Ronen , 2002 , p281: Cherny and Ronen , 2004 , p226: Ronen , 2006 , p130: Dontoh et al , 2004 , p2: Pietra et al , 2014 , p31). إضافةً إلى ما سبق، فإن نظام التأمين على القوائم المالية يخفض من عدم كفاءة السوق المالي الناتجة من عدم التأكد فيما يتعلق بجودة القوائم المالية (Pietra et al , 2014 , p31)، ويؤدي إلى تضليل أقل في

القوائم المالية، وبالتالي إلى قضايا قانونية أقل وخسائر مساهمين أو ملاك أقل، وله آثار إيجابية على سلوك الإدارة وجميع أصحاب المصلحة في المنظمة أو الشركة (Cherny and Ronen , 2004 , p234: Ronen , 2002 , p282: Ronen , 2006 , p130).

إجراءات أو خطوات التأمين على القوائم المالية:

يرى Ronen (2002) بأن عملية الاكتتاب لتأمين القوائم المالية يمكن أن تشتمل على الخطوات التالية (Cherny and Ronen , 2004 , p234: Dontoh et al , 2004 , p40: Ronen , 2006 , p143: Pietra et al , 2014 , p41):

الخطوة الأولى: تبدأ هذه الخطوة بأن تطلب الشركة طالبة التأمين على قوائمها المالية (المؤمن له المحتمل أو العميل المحتمل) من شركة التأمين تقديم مقترح التأمين على القوائم المالية (عرض تأميني)، والتي بدورها تقوم بمراجعة أو دراسة الشركة المؤمن لها المحتملة (Potential Insured)، ويقوم بهذه الدراسة لصالح شركة التأمين أحد الخبراء في تقييم المخاطر، ويمكن أن يكون هذا المقيم الخبير هو نفسه المراجع الخارجي الذي سيتولى مراجعة القوائم المالية للشركة طالبة التأمين (Potential Insured)، حيث يقوم بالتحقق من عدة أمور مثل ما يلي:

أ. طبيعة واستقرار النشاط الاقتصادي ودرجة المنافسة للشركة والأوضاع الاقتصادية للشركة والأوضاع الاقتصادية العامة للصناعة التي تعمل فيها الشركة طالبة التأمين (Insured).

ب. السمعة، النزاهة، فلسفة التشغيل، الوضع المالي، ونتائج التشغيل السابقة لإدارة الشركة.

ت. طبيعة، عمر، حجم، وهيكل التشغيل للشركة طالبة التأمين المحتملة (Insured).

ث. البيئة الرقابية للشركة، والسياسات والطرق المحاسبية والإدارية الهامة.

ج. ثم يقوم مقيم المخاطر بتقديم تقريره لإدارة شركة التأمين (Insurer).

الخطوة الثانية: تقوم شركة التأمين بتقديم مقترحها (العرض) للعميل المحتمل (الشركة طالبة التأمين)، ويحتوي العرض في الحد الأدنى على الحد الأقصى لمبلغ التأمين المعروض والقسط المرتبط به، وعادةً ما يحدد أو يشتمل أيضاً على جدولاً لمبالغ التغطية التي تقل عن الحد الأقصى والأقساط المتعلقة بها.

الخطوة الثالثة: تقوم إدارة الشركة (المؤمن له المحتمل) بتقديم وثيقة أو تقريراً للجمعية العمومية للشركة، ويشتمل هذا التقرير على بدائل تأمينية وهي الحد الأعلى للتغطية التأمينية والقسط المرتبط بها (عرض شركة التأمين)، مقدار التأمين والقسط المرتبط به الموصّى به من قبل إدارة الشركة (Insured)، أو عدم التأمين، وذلك للبث فيها واتخاذ القرار المناسب، أي اختيار البديل المناسب من قبل المساهمين.

الخطوة الرابعة: بعد اتخاذ القرار المناسب من قبل مساهمي الشركة طالبة التأمين (العميل المحتمل)، يقوم مقيم المخاطر والمراجع الخارجي الذي تم تعيينه من قبل شركة التأمين لمراجعة القوائم المالية للشركة طالبة التأمين (Insured) بالتعاون معاً لتحديد مدى وعمق عملية المراجعة التي سوف يتم تنفيذها أو التي يتوجب إنجازها.

الخطوة الخامسة: إذا قام المراجع بعد الانتهاء من عملية المراجعة بتقديم تقرير نظيف، فإنه يتم إصدار وثيقة التأمين، ويعني ذلك أن التغطية المقترحة والقسط المرتبط بها ستكون ملزمة لشركة التأمين. أما إذا كان تقرير المراجع مقيداً أو متحفظاً، فإن شركة التأمين سوف لن تقدم أية تغطية ما لم تتفاوض الشركة (Insured) على شروط مختلفة مع شركة التأمين، وعند الاتفاق على الشروط الجديدة، فإن هذه الشروط المتفق عليها الجديدة سيتم الإعلان عنها.

الخطوة السادسة: إن تقرير المراجع سوف يتضمن فقرة تعرض فيها مقدار التغطية التأمينية للقوائم المالية والقسط ذات العلاقة. والشكل التالي رقم (1) يوضح خطوات التأمين المذكورة آنفاً.

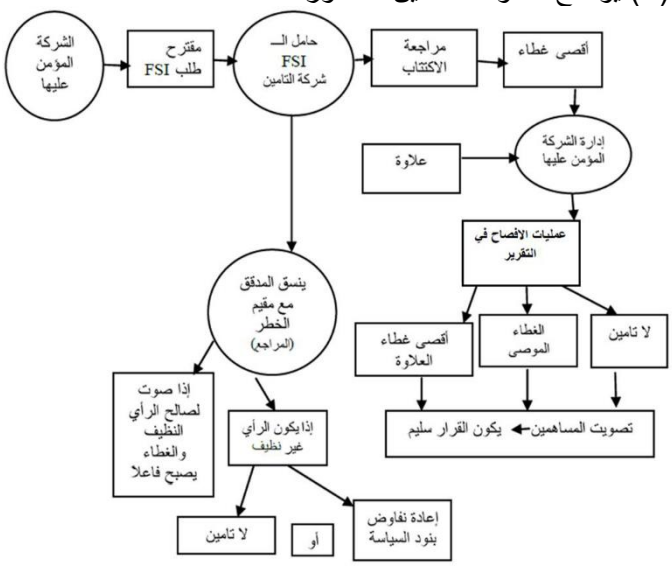

شكل رقم (1): عملية التأمين على القوائم المالية

الضريبة (مفهومها، خصائصها، أهدافها):

تعتبر الضرائب أحد المصادر الرئيسية والهامة التي تفرض لغرض توفير الأموال والإيرادات للخزينة العامة للدولة، والتي تستخدم أو تستغل في تغطية أو تمويل النفقات العامة للدولة في مختلف القطاعات، كما تعد أحد الركائز التي ترتكز عليها السياسة المالية للبلاد، وتستخدم الضريبة كأداة فعالة لتحقيق العديد من الأهداف (عبد الأمير وآخرون، 2020، ص540).

مفهوم الضريبة:

ورد في أدب المحاسبة والمالية العامة عدة تعريفات للضريبة إلا أن المضمون أو الجوهر متشابهاً بالرغم من تعدد الأهداف في الأنظمة المختلفة، حيث عرفت الضريبة بأنها " مبلغ نقدي تفرضه الدولة أو الهيئات التابعة لها على المكلفين وفقاً لمقدرتهم التكليفية جبراً، وبشكل نهائي ودون مقابل وفق تشريع ضريبي محدد بهدف المساهمة في تغطية نفقات الدولة المختلفة وتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة للوصول إليها " (امريود، 2022، ص21).

كما عرفت الضريبة بأنها " اقتطاع مالي تقوم به الدولة عن طريق الجبر من ثروة الأشخاص الأخرين ودون مقابل لدفعها، وذلك لغرض تحقيق نفع عام " (عبداللطيف وعبدالفتاح، 2024، ص327).

أيضاً عرفت بأنها " مبلغ نقدي يدفعه المكلف وفق الأسس القانونية والقواعد التشريعية كمساهمة منه في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية للدولة، وبحسب قدرته التكليفية وبشكل نهائي مقابل الاستفادة من الخدمات العامة التي لا يمكن للمكلف قياسها مقابل تلك الضريبة " (أحمد والشهماني، 2023، ص100).

كذلك عرفت الضريبة بأنها " إقتطاع مالي إجباري من الذمة المالية للمكلف لتحقيق أهداف تنموية " (علوان والشرع، 2018، ص2).

- من التعريفات السابقة نجد أنه بالرغم من الاختلاف في الصياغة إلا أن المضمون واحد أو متشابه.

خصائص الضريبة:

تشتمل الضريبة على مجموعة من الخصائص وهي ما يلي: (الأسدي، 2018، ص 5: امريود، 2022، ص ص 22-23)

1. تدفع الضريبة بصورة نهائية، فلا يمكن للمكلف المطالبة بها أو استرجاع قيمتها فيما بعد.
2. ملزمة الدفع، حيث لا يحق للمكلف رفض دفع مبلغ الضريبة المترتبة عليه، وبخلاف ذلك سيتعرض للعقوبات القانونية التي تفرضها الدولة على المكلفين.
3. القيمة النقدية، حيث تدفع الضريبة من قبل المكلف في شكل نقدي سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً.
4. تدفع الضريبة بدون مقابل، حيث يدفعها المكلف كمساهمة تفرض عليه لمساعدة الدولة في تحمل أعبائها، ولا يحق للمكلف اشتراط الخدمة أو المنفعة التي سيحصل عليها نتيجة تلك المساهمة.
5. تحقيق المنفعة العامة، وقد تختلف رؤية الدولة بشكل المنفعة العامة، فقد تكون في شكل إنفاق لغرض حصول المواطن على منافع مباشرة، أو من خلال الاستفادة من الضريبة كأداة للتدخل الاقتصادي والاجتماعي للدولة.

أهداف فرض الضريبة:

تحتل الضرائب مكانة بارزة في جميع النظم المالية لدول العالم، فهي كما ذكرنا سابقاً أحد مصادر الإيرادات العامة للدولة وأداة هامة من أدوات السياسة المالية التي تسعى الدولة من خلالها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي على النحو التالي:

1. **أهداف مالية:** حيث أن الهدف الرئيسي والأول من فرض الضرائب من قبل الدولة هو التغذية المستمرة للخزينة العامة بالإيرادات أو الأموال، وذلك لتغطية النفقات العامة لمختلف القطاعات في المجتمع (امريود، 2022، ص24).
2. **أهداف اجتماعية:** للضريبة عدة أهداف اجتماعية **منها ما يلي**: (امريود، 2022، ص25):

أ- إعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع.

ب- معالجة أو الحد من الظواهر السيئة والسلبية في المجتمع مثل ظاهرة التدخين، وذلك عن طريق فرض ضرائب عالية على المنتجين والموردين لهذه السلعة.

ت- يمكن استخدام الضريبة لحل مشكلة السكن، وذلك عن طريق تخفيض الضريبة على الأموال المستثمرة في هذا القطاع أو إلغائها بالكامل تشجيعاً للاستثمار في مجال الإسكان.

ث- يمكن استغلال الأموال أو الحصيلة الضريبية في تمويل الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والضمان الاجتماعي والقروض لأصحاب الدخول المنخفضة.

3. **أهداف اقتصادية:** من الناحية الاقتصادية تستخدم الضريبة كوسيلة لتنظيم وتوجيه الموارد الاقتصادية المحدود ة نحو الأفضل، ومن الأهداف الاقتصادية للضرائب ما يلي:(الشاوي وكاظم، 2014، ص50 ; امريود، 2022، ص25)

أ- تشجيع الصناعات المحلية وحمايتها من المنافسة الخارجية، وذلك بفرض ضرائب مرتفعة على السلع المستوردة المشابهة للسلعة المنتجة محلياً.

ب- تشجيع وتوجيه الاستثمار في القطاعات والأنشطة المرغوب فيها والتي يحتاجها المجتمع، وذلك بفرض ضرائب منخفضة على هذه الأنشطة أو إعفائها بالكامل.

ت- تشجيع الاستثمارات الأجنبية، وذلك عن طريق فرض ضرائب منخفضة أو الإعفاء الضريبي.

ث- تعتبر الضريبة أداة تستخدم للمساهمة في عملية الانتعاش الاقتصادي وزيادة الطلب على السلع والخدمات، وذلك من خلال رفع معدل الضريبة في حالات التضخم وتخفيضها في حالات الانكماش.

ربط الضريبة حسب قانون الضرائب الليبي رقم (7) لسنة 2010:

يقصد بربط الضريبة تحديد مقدارها أي مبلغ الضريبة الواجب على الممول دفعه لمصلحة الضرائب (امريود، 2022). وفي هذه المرحلة تقوم مصلحة الضرائب بفحص البيانات الواردة بالإقرار والمستندات والدفاتر المؤيدة لها والتحقق من صحتها، **ويترتب عن ذلك الاحتمالات التالية [2]:**

1. قبول مصلحة الضرائب للدخل الوارد بالإقرار كما هو، وفي هذه الحالة تقوم المصلحة باستنزال الاستقطاعات والاعفاءات حسب القانون الضريبي لتحديد وعاء الضريبة ومن ثم ربط الضريبة بشكل نهائي حسب سعر الضريبة التي حددها التشريع الضريبي ويكون الربط غير قابل للطعن فيه.
2. تعديل الاقرار وفقاً للتشريعات الضريبية نظراً لوجود أخطاء بالإقرار أو بعض الاختلاف مع المتطلبات أو التشريع الضريبي، ثم تقوم المصلحة بعد عملية التعديل باستنزال الاستقطاعات والاعفاءات المقررة وربط الضريبة لتحديد مبلغ الضريبة الواجب على الممول دفعه للمصلحة. ويتوجب على المصلحة إخطار الممول بعملية التعديل والربط ومواعيد سداد الضريبة المستحقة لمصلحة الضرائب.
3. قد يتم رفض الإقرار المقدم من الممول نتيجة لعدم صحة البيانات الواردة به، أو قام الممول بإخفاء أنشطة أو مستندات، أو استخدم طرقاً احتيالية لتخفيض الضريبة أو التخلص منها كلها، أو أخفى مبالغ تسري عليها الضريبة، ففي هذه الحالة يمكن لمصلحة الضرائب أن تقوم بعملية الربط الإضافي كما يجوز لها أن تلجأ لعملية التقدير لدخل الممول حسب الطريقة التي تراها مناسبة، وإخطار الممول بعملية الربط الإضافي أو التقدير في الوقت المناسب. كذلك إذا امتنع الممول أو لم يقدم إقراره لمصلحة الضرائب فيجوز للمصلحة أن تقدر الدخل الذي تربط عليه الضريبة حسب الطريقة التي تراها مناسبة، وإخطار الممول بعملية التقدير والربط ومواعيد سداد الضريبة المستحقة. ويجوز للممول في حالة تعديل الدخل أو تقديره أو الربط الإضافي الطعن والتظلم أمام اللجان ذات الاختصاص خلال الفترة التي يحددها القانون.

هذا وتربط الضريبة بشكل سنوي في نهاية كل سنة ضريبية، ويجوز لمصلحة الضرائب في الحالات التي تخشى فيها التهرب من أداء الضريبة أن تقوم بتقدير الدخل الخاضع للضريبة للممول خلال السنة وأن تربط الضريبة وتحصلها.

منهجية الدراسة العملية:

مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين العاملين بقسم الشركات في مصلحة الضرائب بمدينة بنغازي البالغ عددهم (37) موظفاً، ونظراً لصغر حجم المجتمع، فقد اشتملت أو غطت العينة جميع عناصر المجتمع.

وسيلة جمع البيانات (أداة الدراسة): لقد تم استخدام استمارة الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات المتعلقة بفرضيات الدراسة، وقد تم تصميم الاستبانة من جزئين، حيث أن الجزء الأول منها يتعلق بتجميع البيانات عن المشاركين في الدراسة (بيانات ديموغرافية)، أما الجزء الثاني من الاستبانة فتتعلق بتجميع البيانات التي تخص تساؤلات الدراسة، وقد تم تصميمها وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي الذي يتكون من خمسة خيارات للإجابة، وأعطيت لهذه الخيارات أوزاناً من (1) إلى (5)، والجداول التالية أرقام (1)، (2) توضح ذلك:

جدول رقم (1): نموذج لاستمارة الاستبانة المستخدمة في الدراسة (السؤال الأول)

م	بيان (الأسئلة)	الإجابة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
		الوزن	5	4	3	2	1

جدول رقم (2): نموذج للاستبانة المستخدمة في الدراسة (السؤال الثاني)

م	بيان (الأسئلة)	الإجابة	يؤثر جداً	يؤثر	محايد	لا يؤثر	لا يؤثر على الإطلاق
		الوزن	5	4	3	2	1

ثبات أداة الدراسة:

يقصد بالثبات الحصول على نفس النتائج إذا ما تم توزيع الاستبانة مرة أخرى على نفس أفراد العينة، ولقياس الثبات لأداة الدراسة تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) للاتساق الداخلي، حيث تتراوح قيمة معامل كرونباخ ألفا من (0) إلى (1) صحيح، ويكون الاتساق مرتفعاً كلما أقتربت قيمة المعامل من الواحد (1) والعكس صحيح يكون الاتساق منخفضاً كلما أقتربت قيمة المعامل من الصفر (0)، وتكون درجة الاتساق أو الثبات مقبولة إذا كانت قيمة المعامل أكبر من أو تساوي (60%) أي ($Z \geq 60\%$) (عبدالكريم ومحمد، 2021). وقد بينت نتيجة الاختبار أن قيمة جميع المعاملات أكبر من 60%، وهذا يعتبر مؤشراً على اتساق فقرات أداة الدراسة وموثوقيتها وامكانية الاعتماد عليها في التحليل الاحصائي وتحقيق أهداف الدراسة، والجدول رقم (3) الموضح أدناه يبين قيمة معاملات كرونباخ ألفا لفقرات الاستبانة.

جدول رقم (3): اختبار الثبات لفقرات الاستبانة

بيان	عدد الفقرات	كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha)
التساؤل الأول	24	.977
التساؤل الثاني	24	.972
جميع فقرات الاستبانة	48	.981

وقد تم توزيع استمارات الاستبانة على المشاركين في الدراسة عن طريق التسليم المباشر ومن ثم تجميعها، والجدول رقم (4) المعروض أدناه يبين المعلومات المتعلقة بهذه العملية.

جدول رقم (4): الاستمارات الموزعة والمستلمة ونسب الردود

بيان	استمارات موزعة	استمارات مستلمة	استمارات غير مستلمة	استمارات غير صالحة للتحليل
العدد	**37**	**34**	**3**	**0**
النسبة	**%100**	**%91.892**	**%8.108**	**%0**

التحليل الوصفي للبيانات:

1. التحليل الوصفي لبيانات المشاركين في الدراسة (الديموغرافية):

في هذا الجانب تم تجميع بعض المعلومات الشخصية المتعلقة بالمشاركين في الدراسة مثل (المؤهل العلمي، المركز الوظيفي، الخبرة العملية، التخصص)، والجداول أرقام (5)، (6)، (7)، (8) الموضحة أدناه تعرض البيانات الديموغرافية للمشاركين في الدراسة.

جدول رقم (5): توزيع المشاركين حسب المؤهل العلمي

بيان	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه	دبلوم عالي	الإجمالي
العدد	25	4	0	5	34
النسبة	%73.529	%11.765	%0	%14.706	%100

جدول رقم (6): توزيع المشاركين حسب المركز الوظيفي

بيان	موظف	رئيس وحدة	رئيس قسم	نائب رئيس قسم	مدير إدارة	الإجمالي
العدد	27	5	1	1	0	34
النسبة	%79.412	%14.706	%2.941	%2.941	%0	%100

جدول رقم (7): توزيع المشاركين حسب سنوات الخبرة

بيان	أقل من 5 سنوات	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	من 15 سنة فما فوق	الإجمالي
العدد	4	4	9	17	34
النسبة	%11.765	%11.765	%26.470	%50	%100

جدول رقم (8): توزيع المشاركين حسب التخصص العلمي

بيان	محاسبة	إدارة أعمال	اقتصاد	تمويل	أخرى	الإجمالي
العدد	34	0	0	0	0	34
النسبة	%100	%0	%0	%0	%0	%100

نلاحظ من خلال البيانات الواردة بالجداول أرقام (5)، (6)، (7)، (8)، الموضحة أو المعروضة آنفاً أن المشاركين في الدراسة وعددهم (34) مشارك يحملون مؤهلات علمية عالية، حيث أن ما نسبته (73.529%) منهم أي (25) مشارك حاصلين على المؤهل الجامعي وهي درجة البكالوريوس، و(11.765%) منهم أي (4) مشاركين قد تحصلوا على درجة الماجستير، أما (5) خمسة مشاركين أي ما نسبته (14.706%) فيحملون درجة الدبلوم العالي. وبالنسبة للمركز الوظيفي لمشاركي الدراسة، فإن (79.412%) منهم أي (27) مشارك يعملون كموظفين عاديين يزاولون مهام مختلفة مكلفون بها داخل القسم، وما نسبته (14.706%) أي عدد (5) خمسة مشاركين منهم يعملون كرؤساء وحدات، بالإضافة إلى رئيس القسم ونائبه. أما الخبرة العملية للمشاركين، فإن ما نسبته (11.765%) تقل خبرتهم العملية عن خمسة (5) سنوات، وأيضاً نفس النسبة (11.765%) خبرتهم تتراوح (من 5 – أقل من 10) سنوات، أما (26.470%) فخبرتهم من (10 – أقل من 15) سنة، في حين أن ما نسبته (50%) منهم خبرتهم العملية (من 15 سنة فما فوق). أما فيما يتعلق بالتخصص العلمي، فإن جميع مشاركي الدراسة أي موظفي قسم الشركات (100%) متخصصون في المحاسبة. إن توفر المؤهلات العلمية العالية، التخصص المناسب (ذات العلاقة)، والخبرة العملية الواسعة لدى المشاركين في الدراسة لا شك أن ذلك سوف ينعكس على دقة وسرعة العمل بالإضافة إلى جودة الخدمات المقدمة للعملاء أو الممولين.

2. **التحليل الوصفي للبيانات المتعلقة بتساؤلات الدراسة الرئيسية:** يتناول هذا الجزء عرضاً مفصلاً لإجابات المشاركين عن الأسئلة الواردة في الاستبانة، حيث اشتمل هذا التحليل على بعض مقاييس الاحصاء الوصفي مثل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والتكرار والنسبة المئوية، بالإضافة إلى الوزن النسبي واتجاه الإجابة (الموافقة أو التأثير). ولكي نتمكن من استخدام المتوسط الحسابي في تحديد اتجاه الإجابة، فقد قمنا بتحديد مدى كل درجة من درجات المقياس الخمسة، وذلك من خلال تحديد مدى المقياس (5 – 1 = 4) ومن ثم القسمة على درجات المقياس (5)، والجدول التالي رقم (9) يوضح ذلك.

جدول رقم (9): توزيع فترات المتوسط الحسابي وأوزانها النسبية

الإجابة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي
لا أوافق بشدة (لا يؤثر على الإطلاق)	1 – 1,8	%20 - %36
لا أوافق (لا يؤثر)	1,81 – 2,6	%36,2 - %52
محايد	2,61 – 3,4	%52,2 – %68
أوافق (يؤثر)	3,41 -4,2	%68,2 - %84
أوافق بشدة (يؤثر جداً)	4,21 – 5	%84,2 - %100

3. **التحليل الوصفي للبيانات المتعلقة بتساؤل الدراسة الأول:** لقد سبق وأن أشرنا في مقدمة الدراسة إلى أن صياغة التساؤل الرئيسي الأول هو على النحو التالي:

- **" ما مدى إدراك موظفي قسم الشركات بمصلحة الضرائب لإيجابيات التأمين على القوائم المالية للشركات؟ "** .

وللإجابة عن هذا التساؤل تم صياغة عدد (24) سؤال أو فقرة تمثل ايجابيات عملية التأمين على القوائم المالية للإجابة عليها من قبل موظفي قسم الشركات بمصلحة الضرائب بمدينة بنغازي من خلال استمارة الاستبانة التي تم توزيعها عليهم، والجدول رقم (10) المعروض أدناه يبين المقاييس الوصفية لهذه الأسئلة.

جدول رقم (10): المقاييس الوصفية لإجابات المشاركين المتعلقة بالسؤال الرئيسي الأول

م	الأسئلة أو الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	اتجاه الإجابة
1	التأمين على القوائم المالية يؤدي إلى إزالة أو القضاء على تضارب المصالح بين المراجع والعميل (إدارة الشركة).	4.32353	0.638207159	%86.47	أوافق بشدة
2	التأمين على القوائم المالية يؤدي إلى تخفيض العلاقة المالية بين المراجع والعميل (إدارة الشركة).	4.35294	0.73370595	%87.06	أوافق بشدة
3	تحسين جودة المراجعة.	4.44118	0.612554338	%88.82	أوافق بشدة
4	تحسين جودة القوائم المالية.	4.41176	0.656789577	%88.24	أوافق بشدة
5	تعزيز استقلالية المراجع الخارجي.	4.41176	0.608905977	%88.24	أوافق بشدة
6	حماية المستثمرين وتعويضهم عن الأضرار التي قد تنجم عن تضليل القوائم المالية.	4.32353	0.638207159	%86.47	أوافق بشدة
7	تحسين حوكمة الشركات.	4.26471	0.618346942	%85.29	أوافق بشدة
8	تخصيص الموارد بدرجة أكثر كفاءة.	4.17647	0.672876603	%83.53	أوافق
9	زيادة أسعار الأوراق المالية للشركات المؤمنة.	4.26471	0.709623183	%85.29	أوافق بشدة
10	تضليل أقل في القوائم المالية.	4.26471	0.665551652	%85.29	أوافق بشدة
11	خسائر أقل لحملة الأسهم.	4.17647	0.672876603	%83.54	أوافق
12	تقليل حالات سوء العرض والتمثيل للقوائم المالية.	4.08824	0.965076447	%81.76	أوافق
13	تقليل الدعاوى القضائية المرفوعة ضد المراجعين.	4.09241	0.799725837	%81.85	أوافق
14	تقديم رأي موضوعي عن الوضع المالي للشركة كما هو في القوائم المالية.	4.20588	0.591833912	%84.12	أوافق
15	مساعدة المستثمرين في إجراء الصفقات الأكثر ملائمة	4.20588	0.686643649	%84.12	أوافق
16	الحصول على ميزة تنافسية عن الشركات الأخرى الغير مؤمنة.	4.20588	0.686643649	%84.12	أوافق
17	إعطاء إشارة عن مدى جودة القوائم المالية من خلال الإفصاح لكل المستثمرين عن التغطية التأمينية والأقساط في مرفقات القوائم المالية.	4.17647	0.672876603	%83.53	أوافق
18	يعالج التأمين مسألة تقديم المراجعين للخدمات بخلاف عملية المراجعة للشركة .	4.11765	0.685994341	%82.35	أوافق
19	يؤدي التأمين على القوائم المالية إلى زيادة المنافسة بين المراجعين، وبالتالي أداء عملية المراجعة بجودة عالية.	4.23529	0.553710543	%84.71	أوافق بشدة
20	جذب الاستثمارات وامكانية زيادة رأس مال الشركة المؤمنة بسهولة.	4.14706	0.500445434	%82.94	أوافق

21	التأمين على القوائم المالية يضفي الثقة عليها، ومن ثم امكانية الاعتماد عليها من قبل المستخدمين.	4.29412	0.523936832	%85.88	أوافق بشدة
22	تيسير الحصول على التسهيلات الائتمانية من الغير.	4.20588	0.640994103	%84.12	أوافق
23	يؤدي التأمين على القوائم المالية إلى المنافسة بين الشركات المؤمنة على تقديم تقارير مالية أكثر جودة ومصداقية.	4.14706	0.500445434	%82.94	أوافق
24	يؤدي إلى التوافق بالربط الضريبي الذي قامت به المصلحة.	4.20588	0.591833912	%84.12	أوافق
	إجمالي الأسئلة	4.23651961	0.656586932	%84.73	أوافق بشدة

من خلال الجدول رقم (10) المعروض أعلاه نلاحظ أن جميع إجابات أو آراء المشاركين في الدراسة قد تراوحت ما بين (أوافق، أوافق بشدة)، حيث حازت الفقرة أو السؤال الثالث والذي ينص على (أن عملية التأمين تحسن من جودة المراجعة الخارجية) على أعلى درجة قبول أي أعلى قيمة متوسط حسابي، حيث بلغت قيمته (4.44118) وبوزن نسبي (88.82%)، وانحراف معياري مقداره (0.612554338) واتجاه إجابة (أوافق بشدة) ، أما الفقرة (12) والتي تنص على أن (عملية التأمين تقلل من حالات سوء العرض والتمثيل للقوائم المالية) فقد نالت أقل قبول من قبل المشاركين أي أقل قيمة للمتوسط الحسابي وهي (4.08824) وبوزن نسبي مقداره (81.76%)، وانحراف معياري (0.965076447) واتجاه إجابة (أوافق) . أما فيما يتعلق بالمتوسط العام (لجميع الأسئلة أو الفقرات) فقد بلغت قيمته (4.236519) وبوزن نسبي مقداره (84.73%) وانحراف معياري (0.656586932) واتجاه إجابة (أوافق بشدة) . مما سبق يمكن أن نستنتج أن المشاركين في الدراسة وهم موظفي قسم الشركات بمصلحة الضرائب بمدينة بنغازي يدركون أهمية أو فوائد عملية التأمين على القوائم المالية وآثارها الإيجابية في جوانب مختلفة.

4. التحليل الوصفي للبيانات المتعلقة بتساؤل الدراسة الثاني:

يهدف التساؤل الثاني إلى التعرف على وجهات نظر المشاركين في الدراسة عن تأثير ايجابيات التأمين على القوائم المالية على قبول هذه القوائم لأغراض الربط الضريبي، وقد تم صياغة هذا التساؤل على النحو التالي:

- **" ما مدى تأثير إيجابيات التأمين على القوائم المالية للشركات على قرار قبول هذه القوائم لأغراض الربط الضريبي؟**

وقد تم تحليل آراء موظفي قسم الشركات بمصلحة ضرائب بنغازي بخصوص أثر هذه الإيجابيات على قرار قبولهم للقوائم المالية للشركات لأغراض ربط الضريبة باستخدام مقاييس الإحصاء الوصفي، والجدول رقم (11) المعروض أدناه يوضح هذه المقاييس.

جدول رقم (11): المقاييس الوصفية لإجابات المشاركين المتعلقة بالسؤال الرئيسي الثاني.

م	الأسئلة أو الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	اتجاه الإجابة
1	التأمين على القوائم المالية يؤدي إلى إزالة أو القضاء على تضارب المصالح بين المراجع والعميل (إدارة الشركة).	**4.05882**	**0.488732217**	**%81.18**	**يؤثر**
2	التأمين على القوائم المالية يؤدي إلى تخفيض العلاقة المالية بين المراجع والعميل (إدارة الشركة)	**4.09241**	**0.630188385**	**%81.85**	**يؤثر**
3	تحسين جودة المراجعة	**4.08824**	**0.570361239**	**%81.76**	**يؤثر**
4	تحسين جودة القوائم المالية	**4.02941**	**0.626935506**	**%80.59**	**يؤثر**
5	تعزيز استقلالية المراجع الخارجي	**4.17647**	**0.520523526**	**%83.53**	**يؤثر**
6	حماية المستثمرين وتعويضهم عن الأضرار التي قد تنجم عن تضليل القوائم المالية	**4.147058**	**0.609637396**	**%82.94**	**يؤثر**
7	تحسين حوكمة الشركات	**3.970588**	**0.626935506**	**%79.41**	**يؤثر**
8	تخصيص الموارد بدرجة أكثر كفاءة	**4.117647**	**0.537373291**	**%82.35**	**يؤثر**
9	زيادة أسعار الأوراق المالية للشركات المؤمنة	**4.02941**	**0.626935506**	**%80.59**	**يؤثر**
10	تضليل أقل في القوائم المالية	**3.647058**	**0.73370595**	**%72.94**	**يؤثر**
11	خسائر أقل لحملة الأسهم	**3.970588**	**0.673538558**	**%79.41**	**يؤثر**
12	تقليل حالات سوء العرض والتمثيل للقوائم المالية	**4.088235**	**0.62122299**	**%81.76**	**يؤثر**
13	تقليل الدعاوى القضائية المرفوعة ضد المراجعين	**4.02941**	**0.576577894**	**%80.59**	**يؤثر**
14	تقديم رأي موضوعي عن الوضع المالي للشركة كما هو في القوائم المالية	**4.147058**	**0.500445434**	**%82.94**	**يؤثر**
15	مساعدة المستثمرين في إجراء الصفقات الأكثر ملائمة	**4.147058**	**0.500445434**	**%82.94**	**يؤثر**
16	الحصول على ميزة تنافسية عن الشركات الأخرى الغير مؤمنة	**4.23529**	**0.553710543**	**%84.71**	**يؤثر جداً**
17	إعطاء إشارة عن مدى جودة القوائم المالية من خلال الإفصاح لكل المستثمرين عن التغطية التأمينية والأقساط في مرفقات القوائم المالية	**4.23529**	**0.495973089**	**%84.71**	**يؤثر جداً**
18	يعالج التأمين مسألة تقديم المراجعين للخدمات بخلاف عملية المراجعة للشركة	**4.05882**	**0.600059415**	**%81.18**	**يؤثر**
19	يؤدي التأمين على القوائم المالية إلى زيادة المنافسة بين المراجعين، وبالتالي أداء عملية المراجعة بجودة عالية	**4.264705**	**0.511019393**	**%85.29**	**يؤثر جداً**

20	جذب الاستثمارات وامكانية زيادة رأس مال الشركة المؤمنة بسهولة	4.117647	0.537373291	%82.35	يؤثر
21	التأمين على القوائم المالية يضفي الثقة عليها، ومن ثم امكانية الاعتماد عليها من قبل المستخدمين	4.117647	0.537373291	%82.35	يؤثر
22	تيسير الحصول على التسهيلات الائتمانية من الغير	4.147058	0.500445434	%82.94	يؤثر
23	يؤدي التأمين على القوائم المالية إلى المنافسة بين الشركات المؤمنة على تقديم تقارير مالية أكثر جودة ومصداقية	4.117647	0.477665147	%82.35	يؤثر
24	يؤدي إلى التوافق بالربط الضريبي الذي قامت به المصلحة	4.294117	0.523936832	%85.88	يؤثر جداً
	إجمالي الأسئلة	4.0943627	0.57529301	%81.89	يؤثر

من خلال الجدول رقم (11) المعروض أعلاه نلاحظ أن جميع اتجاهات أو آراء المشاركين في الدراسة قد تراوحت بين (يؤثر، يؤثر جداً)، حيث حازت الفقرة رقم (24) التي تنص على أن (التأمين على القوائم المالية يؤدي إلى التوافق بالربط الضريبي الذي قامت به المصلحة) على أكبر قيمة متوسط حسابي وهي (4.294117) وبوزن نسبي مقداره (85.88%) وانحراف معياري (0.523936832) واتجاه إجابة (يؤثر جداً)، بينما نالت الفقرة أو السؤال رقم (10) الذي ينص على أن (التأمين على القوائم المالية يؤدي إلى تضليل أقل في القوائم المالية) أقل قيمة متوسط حسابي وهي (3.647058) وبوزن نسبي مقداره (72.94%) وانحراف معياري (0.73370595) واتجاه إجابة (يؤثر). أما قيمة المتوسط الحسابي العام (لجميع الأسئلة) فهي (4.0943627) وبوزن نسبي مقداره (81.89%) وانحراف معياري (0.57529301) واتجاه إجابة (يؤثر).

مما سبق عرضه يمكن أن نستنتج أن ايجابيات التأمين على القوائم المالية يمكن أن يكون لها تأثير على قرار قبول القوائم المالية لأغراض الربط الضريبي وتكون سبباً في تعزيز الثقة في القوائم المالية المقدمة من قبل الشركات، كذلك تعزيز استقلالية المراجع الخارجي والثقة في مهنة المراجعة الخارجية.

النتائج والتوصيات:

نتائج الدراسة:

من خلال ما تم عرضه في الجزء السابق، فقد توصلت الدراسة إلى النتائج الرئيسية التالية:

1. المشاركون في الدراسة وهم موظفو قسم الشركات بمصلحة ضرائب بنغازي يدركون فوائد وايجابيات عملية التأمين على القوائم المالية للشركات، فقد تراوحت جميع متوسطات إجابات المشاركين في الدراسة عن الفقرات المطروحة في هذا الخصوص (الفرضية الرئيسية الأولى) ما بين (أوافق، أوافق بشدة)، كما بلغ المتوسط العام لإجابات المشاركين (لجميع الفقرات) قيمة (4.23651961) بوزن نسبي مقداره (84.73%) واتجاه إجابة (أوافق بشدة).
2. حسب أراء موظفي قسم الشركات بمصلحة ضرائب بنغازي، فإن إيجابيات عملية التأمين يمكن أن تؤثر في قرار قبولهم للقوائم المالية المقدمة لأغراض الربط الضريبي، فقد تراوحت جميع متوسطات إجابات المشاركين في الدراسة عن الفقرات المطروحة (الفرضية الرئيسية الثانية) ما بين (يؤثر، يؤثر بشدة)، كما بلغ المتوسط العام (جميع الفقرات) قيمة (4.0943627) بوزن نسبي (81.89%) واتجاه إجابة (يؤثر).
3. كل الأطراف ذات العلاقة بعملية التأمين وهم شركة التأمين، الشركة المؤمنة، المراجع، المساهمين، سوف يستفيدون من عملية التأمين.
4. سيترتب عن عملية التأمين إصدار قوائم مالية بجودة عالية، والتي سوف تنعكس إيجاباً على كافة الأطراف المتعاملة مع الشركات المؤمنة.
5. عملية التأمين سوف تعزز أو تحسن من استقلالية المراجع الخارجي، وبالتالي أداء عملية المراجعة بجودة عالية، بالإضافة إلى تعزيز الثقة في المهنة.
6. تعزيز الثقة بين مصلحة الضرائب والممولين (الشركات)، وبالتالي قبول القوائم المالية لأغراض الربط الضريبي ومن ثم التوافق بين الطرفين على عملية الربط الضريبي، بدلاً من عملية التقدير الجزافي، مما يوفر الجهد والوقت، وقد يؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية.
7. يمتلك المشاركين في الدراسة المؤهلات العالية (85.29% حملة بكالوريوس، 11.77% حملة ماجستير)، والتخصص ذات العلاقة (100% تخصص محاسبة)، والخبرة العملية الواسعة (76.47% خبرتهم من 10 سنوات فما فوق)، حيث أن توافر هذه الخصائص مجتمعةً لا شك أنه سيؤدي إلى تقديم خدمات ضريبية عالية الجودة.
8. سيترتب عن عملية التأمين على القوائم المالية تحسن في حوكمة الشركات، إذ أن المراجع الخارجي يعتبر آلية من الآليات الخارجية للحوكمة، أيضاً شركة التأمين ستمارس نوعاً من الرقابة الخارجية على الشركة المؤمنة.
9. الشركات المؤمنة سوف تتميز بجودة عالية للقوائم المالية وتغطية تأمينية لمساهميها، وهذه الميزة التنافسية سوف تؤثر إيجاباً على قرارات المستثمرين في الأسواق المالية وأسعار أسهم الشركات المؤمنة.

توصيات الدراسة:

بناءً على ما تم التوصل إليه من نتائج من خلال التحليل الإحصائي للبيانات، فإن الدراسة توصي بما يلي:

1. التطبيق الفعلي لآلية التأمين على القوائم المالية في البيئة الليبية والاستفادة منها بشكل فعلي، والتعرف على انعكاساتها الإيجابية عملياً.
2. أن تقوم شركات التأمين الليبية بتقديم خدمات التأمين على القوائم المالية للشركات من خلال استحداث نشاط تأميني جديد وهو نشاط التأمين على القوائم المالية، وعمل ما يلزم من إجراءات وتشريعات بالخصوص.
3. التعريف بألية التأمين على القوائم المالية وحث الشركات وتشجيعها على تأمين قوائمها المالية وتغطية أو حماية مساهميها.
4. إجراء المزيد من البحوث فيما يتعلق بتأمين القوائم المالية.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

1. أميرهم، جيهان عادل ناجي. 2021. دور جلسات العصف الذهني الإلكتروني في تحسين جودة المراجعة. مجلة البحوث التجارية. 43 (1): 67 – 112.
2. اشتيوي، إدريس عبدالسلام. 2023. المراجعة: معايير واجراءات. ط 7. دار الفضيل للطباعة والنشر.
3. أبوجبل نجوى محمود أحمد. 2020. خصائص منشأة عميل المراجعة وجودة المراجعة والعلاقة ما بين تأخير إصدار تقرير المراجعة وكفاءة قرارات أصحاب المصالح. مجلة التمويل والتجارة. 40 (3): 1 – 40.
4. الجحاوي، طلال محمد علي، ومحمد عبدالرسول جابر المعموري. 2020. مدى تأثير مؤشرات الحوكمة وفق معايير (GRI) على الشركات المدرجة في السوق المالي ودورها في تحسين الأداء والإبلاغ المالي. المجلة العراقية للعلوم الإدارية. 16 (65): 62 – 81.
5. أحمد، مروة عبدالكريم، و سنان زهير محمد جميل. 2024. أثر التدقيق المشترك في ملائمة المعلومات المحاسبية. مجلة تنمية الرافدين. 43 (143): 9 – 26.
6. الجعفري، سندس ماجد رضا، و جواد كامل جيجان. 2021. تأثير التكامل بين حوكمة الشركات والإفصاح البيئي على مستوى أداء الشركة. مجلة الغرى للبحوث الاقتصادية والإدارية. 17 (4): 287 – 308.
7. إبراهيم، عمار خليل، وفيحاء عبدالله يعقوب. 2020. التدقيق المشترك وتأثيره في تعزيز استقلالية مدقق الحسابات. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية. (62): 381 – 398.
8. الشراوي، حسام حسن محمود. 2022. فاعلية لجنة المراجعة وجودة التقارير المالية. مجلة الاسكندرية للبحث المحاسبي. 6 (2): 47 – 78.
9. الجبوري، انتصار صابر، ندى عبدالرازق آغا، وشيماء محمد سمير الراوي. 2018. انعكاسات حوكمة التقارير المالية في ترشيد قرارات المستثمرين في الأسواق المالية في ظل معايير الإبلاغ المالي. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية. 24 (106): 534 – 551.
10. الحيالي، أحمد محمد علي، ناظم حسن رشيد. 2024. دور التأمين على القوائم المالية في تحسين جودة التدقيق. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية. 16 (54): 381 – 398.
11. الركابي، صفا ياسين شاكر، وطلال محمد علي الجحاوي. 2023. العوامل المؤثرة في جودة التدقيق الخارجي والمشترك والتشاركي وانعكاسه في قيمة الشركة. مجلة الإدارة والاقتصاد. 12 (45): 198 – 225.
12. النجاتي، علي محمد حسن، وسهاد صبيح الصفار. 2023. انعكاس الالتزام بسياسات واجراءات معيار التدقيق الدولي (220) على عملية التدقيق. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة. (74): 229 – 247.
13. الطيب، الصادق محمد سالم، أم أيمن يوسف الصادق محمد. 2019. الخدمات الاستشارية التي تقدمها شركات المراجعة للعملاء وأثرها على استقلالية المراجع الخارجي. مجلة الفكر المحاسبي. 23 (1): 481 – 511.
14. أحمد، سامح محمد رضا رياض. 2011. دور لجان المراجعة كأحد دعائم الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية. المجلة الأردنية في دارة الأعمال. 7 (1): 43 – 66.
15. السيد، محمد فوزي محمد. 2017. العلاقة بين المراجعة الخارجية ووجود غش بالقوائم المالية. مجلة الفكر المحاسبي. 21 (5): 214 – 271.
16. أحمد، نبيل ياسين، أحمد حامد محمود عبدالحليم.2018. العوامل المسببة لتغيير المراجع الخارجي وانعكاسه على جودة التقارير المالية. مجلة الفكر المحاسبي. 22 (6): 1 – 80.
17. إمريود، مسعود محمد. 2022. المحاسبة الضريبية وتطبيقاتها وفقاً للتشريع الضريبي الليبي. ط2. بنغازي: دار الكتب الوطنية.
18. أحمد، نضال رؤوف، عباس قاسم محمد الشهماني. 2023. تحقيق قاعدة العدالة الضريبية بتبني تطبيق المعيار الدولي (IFRS15). مجلة دراسات محاسبية ومالية. 18 (64): 96 – 116.
19. الأسدي، حلمي حمزة عباس. 2018. معوقات قياس ضرائب الدخل بطريقة الاستقطاع المباشر في العراق. مجلة دراسات محاسبية ومالية. عدد خاص بالمؤتمر العلمي الأول (2018). ص ص 1 – 20.

20. الشاوي، عبدالله نجم، وعمار مجيد كاظم. 2014. السياسة الضريبية ودورها في الاقتصاد العراقي. مجلة الإدارة والاقتصاد. 37 (101): 47 – 62.
21. بطاينة، هنادي، سوزان رسمي عبد، وميشيل سويدان. 2019. أثر هيكل الملكية والحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات الأردنية. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال.15 (1): 95 – 120.
22. جاسم، مروة محمد حسن، وأمل محمد سلمان التميمي. 2023. التخصص الصناعي للمدقق وتأثيره على الحكم باستمرارية الشركة. مجلة الإدارة والاقتصاد. 2023 (1): 178 – 195.
23. حسن، وجدان فالح، وحنان مهدي. 2021. دور آليات الحوكمة في تحقيق جودة الافصاح المعلوماتي. مجلة وارث العلمية. 3 (8): 42 – 57.
24. حماد، هيام فكري أحمد أحمد. 2022. أثر جودة المراجعة على الملائمة القيمية للمعلومات المحاسبية. مجلة البحوث التجارية. 44 (2): 198 – 254.
25. رشيد، ناظم حسن. 2018. استخدام التأمين على القوائم المالية كمدخل لتحسين حوكمة الشركات. مجلة تنمية الرافدين. 37 (118): 150 – 173.
26. زعطوط، محمود محمد. 2019. أثر الخصائص التشغيلية للشركات على العلاقة بين جودتي المراجعة والتقارير المالية. مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية. 3 (1): 193 – 266.
27. زبيب، حيدر عطا، وأحمد فاضل حسون.2022. دور أسلوب التدقيق المشترك في تعزيز جودة عملية التدقيق. مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية. 18 (2): 961 – 976.
28. شعيب، عيد فتحي شعبان. 2023. الدور التأثيري لجودة المراجعة الخارجية على العلاقة بين السلوك الموجه للإدارة عند حساب الضريبة وخطر انهيار الأسهم. مجلة الفكر المحاسبي. 26 (4): 65 – 124.
29. طاهر، زهراء عبدالقادر، و عبدالإله توفيق حسين. 2021. الحوكمة مدخل لمحاربة الفساد المالي والإداري في المؤسسات والشركات المملوكة للدولة. مجلة الإدارة والاقتصاد. 46 (129): 22 – 36.
30. عبدالله، حاتم علي، وأيسر حسين خلف.2021. أثر خصائص الحوكمة في مستقبل المنظمات. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية. 17 (55): 1 – 16.
31. عيطة، متولي السيد متولي. 2022. أثر مدخل التدقيق المشترك على تكاليف أداء التدقيق. مجلة دراسات محاسبية ومالية. 17 (61): 436 – 450.
32. عبدالأمير، محمد حسن، أحمد إبراهيم حسين، آمنة محمد منصور، فاضل عباس داود، و حيدر خالد رشيد. 2020. دور التهرب الضريبي لأنشطة اقتصاد الظل في عجز الموازنة الاتحادية. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية. 16 (2) خاص: 535 – 546.
33. عبداللطيف، آدم محمد علي، و لينا عمر عبدالفتاح. 2024. الجهد الضريبي ودوره في الحصيلة الضريبية. مجلة دراسات محاسبية ومالية. 19 (66): 324 – 335.
34. علوان، رعد زيد، وإيمان حسين داود الشرع.2018. أثر تقنية المعلومات على التهرب الضريبي. مجلة دراسات محاسبية ومالية. المؤتمر العلمي الأول لعام 2018: 1 – 22.
35. عبدالكريم، نورا علي، و صفاء أحمد محمد. 2021. إجراءات عمل مقترحة على وفق إطار (COSO) المتكامل لتقويم نظام الرقابة الداخلية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية. 27 (125): 529 – 545.
36. قادر، تامر حسين، ومثنى روكان جاسم. 2022. تأثير آليات حوكمة الشركات في ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية. 18 (57): 285 – 300.
37. نعمة، عماد صالح، وخمائل نايف محمد. 2021. أثر تطبيق مراجعة النظير في جودة التدقيق. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية. 17 (55): 61 – 80.
38. نعمة، محمد فاضل، ورحيم عبيد عباس. 2024. انعكاس آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي الاستراتيجي. مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية. 20 (1): 479 – 510.
39. هادي، علي ماجد. 2022. أثر آليات حوكمة الشركات في جودة الافصاح المحاسبي. مجلة العلوم الاقتصادية. 17 (67): 243 – 267.

المراجع الأجنبية:

1. Alhumoudi, H. Y. 2016. Corporate governance mechanisms and firm's performance. International Journal of Accounting and Financial Reporting, 6 (2): 101 – 145.
2. Azar, N., and S. E. Vahdati. 2022. Reliable financial statements: external auditing or financial statement insurance. Asian Journal of Accounting Perspectives, 15 (1) 29 – 48.
3. Almomani, M. A. 2015. The impact of audit quality features on enhancing earnings quality. Asian Journal of Finance and Accounting, 7 (2): 255 – 280.

4. Albaqali, Q., and G. Kukreja. 2017. The factors influencing auditor independence. Journal of Corporate Ownership and Control, 14 (2): 369 – 382.
5. Bouaine, W., and Y. Hrichi. 2019. The factors of reinforcing global independence of the external auditor. International Journal of Accounting and Financial Reporting, 9 (1): 51 – 73.
6. Chen, Z., M. Li, L. Song, Y. Xing, and Z. Zhang. 201. Accounting disclosure, governance standards and innovation activities in emerging markets. Asian Journal of Finance and Accounting, 6 (2): 142 – 154.
7. Cherny, J., and J. Ronen. 2004. Financial statements insurance enhances corporate governance in a Sarbanes – Oxley environment. International Journal of disclosure and governance, 1 (3): 226 – 237.
8. Dontoh, A., J. Ronen, and B. Sarath. 2013. Financial statements insurance. Journal of Accounting, Finance and Business Studies, 49 (3): 269 – 307.
9. Elewa, M. M., and R. Elhadad. 2019. The effect of audit quality on firm performance. International Journal of Accounting and Financial Reporting, 9 (1): 229 – 244.
10. Elassy, M. G. 2015. The effect of joint audit on audit quality. International Journal of Accounting and Financial Reporting, 5 (2): 195 – 207.
11. Fei, W. 2016. Critical issues of corporate governance in Chinese listed companies – meet the standard for a stable capital market. International Journal of Trade, Economies, and Finance, 7 (4): 157 – 162.
12. Faboyede, S.,and D. Mukoro. 2012. Financial statement insurance: Restoring investor confidence in Nigerian banks. Research Journal of Finance and Accounting, 3 (5): 140 – 150.
13. Grove, H., and E. Basilico. 2011. Major financial reporting frauds of the 21st century. Journal of Forensic and Investigative Accounting, 3 (2): 191 – 226.
14. Gulzar, M. A., and Z. Wang. 2011. Corporate governance characteristics and earnings management. International Journal of Accounting and Financial Reporting, 1 (1): 133 – 151.
15. Hegazy, M., and H.Ebrahim. 2022. Are joint audits associated with higher audit quality ?. Journal of Corporate Ownership and Control, 19 (2): 204 – 2216.
16. Issarawornrawanich, P. 2012. The association between corporate governance mechanisms and stock investment risk. Journal of Modern Accounting and auditing, 8 (9): 1311 – 1325.
17. John, A. O., and O. E. Adedayo. 2015. Corporate governance and profitability of Nigerian banks. Asian Journal of Finance and Accounting, 7 (1): 172 – 182.
18. Kiari, W. 2019. Corporate governance, performance, and efficiency. Asian Journal of Finance and Accounting, 11 (2): 66 – 80.
19. Lin, Y., and H. F. Chien. 2016. The relationship between financing policy, earnings management and governance practices. Asian Journal of Finance and Accounting, 8 (1): 230 – 278.
20. Mohamed, W. S., and M. M.Elewa. 2016. The impact of corporate governance on stock price and trade volume. International Journal of Accounting and Financial Reporting, 6 (2): 27 – 44.
21. Oglu, B. A. 2010. positional statement of companies' corporate governance rating reports. Journal of Modern Accounting and Auditing, 6 (12): 27 – 41.
22. Olfa, N. 2019. Impact of the external audit quality and corporate governance on the Tunisian company ' financial performance. International Journal of Accounting and Financial Reporting, 9 (3): 34 – 58.

23. Pietra, R. D., S. Mcleay, and J. Ronen. 2014. Accounting and Regulation: New insights on governance, markets, and institutions. 2nd ED. Springer: New York.
24. Reiter, S. A., and P. F. willims. 2013. Sarbanes- Oxley and the Accounting profession: public interest implications. Open Journal of Accounting, 2 (1): 8 – 15.
25. Ronen, J. 2002. Post Enron reform: Financial statement insurance, and GAAP re-visited. Stanford Journal of Law, Business and Finance, 8 (1): 1- 31.
26. Ronen, J. 2006. A proposed corporate governance reform: Financial statement insurance. Journal of Engineering and Technology Management, 3: 130 – 146.
27. Uyar, A., A. H. Gungormus, and C. Kuzey. 2017. Impact of the Accounting information system on corporate governance. Australasian Accounting, Business and Finance Journal, 11 (1): 9 – 27.

مصادر أخرى:

1. مقابلة شخصية مع رئيس مصلحة الضرائب المكلف في شهر أغسطس لسنة 2024.
2. قانون الضرائب الليبي رقم (7) لسنة 2010.